الأمم المتحدة

A/74/786

الجمعية العامة

Distr.: General
6 April 2020
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند 62 من جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ عليه

حالة السلام والأمن في العالم وفقا للولايات الجوهرية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 243/72، الذي دعت فيه الأمين العام إلى أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والسبعين تقريرا عن حالة السلام والأمن في العالم وفقا للولايات الجوهرية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ويجري في التقرير تسليط الضوء على الطبيعة المتطورة للنزاعات المسلحة والعنف، وتدارُس سبعة اتجاهات رئيسية تتصل بالسلام والأمن في العالم اليوم. ويشار فيه إلى مجالات التقدم والمجالات التي لا تزال الحلول فيها مطلوبة، إلى جانب الفرص والتحديات المستمرة التي يواجهها المجتمع الدولي. وبهذا، يشكل التقرير إسهاما في أنشطة التأمل التي ستجري خلال الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وطوال عقد نيلسون مانديلا للسلام. وفي هذا الصدد، يأتي التقرير أيضا تكريما لروح وحكمة أحد كبار رواد النزعة الإنسانية في العالم، ذلك الرجل الذي كان مؤمنا بمستقبل أفضل وناضل من أجله. والواقع أن "السلام"، كما أعلن نيلسون مانديلا نفسه في عام 2004، "ليس مجرد غياب النزاعات؛ ولكنه تهيئة بيئة يمكن أن يزدهر فيها الجميع، بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة أو الدين أو الجنس أو الطبقة أو الطائفة أو أي مؤشرات اجتماعية أخرى دالة على الاختلاف".

010520 270420 20-04999 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - تنص ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي: "نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، ... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح". وتشكل هذه التطلعات والمبادئ المكرسة في الميثاق - عدم استخدام القوة، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل، والتعاون، وتقرير المصير، وتساوي الدول الأعضاء في السيادة - أساس العلاقات الدولية. وفي الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة، لا تزال هذه التطلعات والمبادئ مهمة وملحة كما كانت في عام 1945.

2 - ولقد حدثت، في العقود التي انقضت منذ إنشاء المنظمة، تطورات لافتة للنظر. فقد مُنع تكرار ذلك النوع من الانفجار الذي كان يقض مضاجع مؤسسي الأمم المتحدة. واعتُمدت معاهدات واتفاقيات لمعالجة مواضيع تتراوح بين قوانين الحرب والحقوق السياسية والمدنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن نزع السلاح وحماية البيئة. وساعد صنع السلام وحفظه من جانب الأمم المتحدة على إنهاء نزاعات ودعم المصالحة في بلدان من جميع أنحاء العالم. وتم في غضون جيل واحد انتشال مليار شخص من براثن الفقر. وأضحى السلام يعم معظم المجتمعات.

3 - ومع ذلك، وكما يبين هذا التقرير، هناك تهديدات محتملة للسلام والأمن في العالم اليوم، تغذيها تحديات متشابكة تعرِّض التقدم في السنوات المقبلة للخطر. فعالم اليوم الذي يمر بحالة انتقال يشهد أعلى مستوى من التوترات الجيواستراتيجية منذ سنوات، مما يسهم في نشوب نزاعات مسلحة مدمرة ومستعصية، فضلا عن استمرار ارتفاع مستويات العنف الخطير خارج بيئات النزاعات. وهناك أزمة مناخ وجودية ذات آثار عميقة على السلام والأمن. وحالة الارتياب العالمية العميقة لها مظاهر تمتد من تآكل الثقة في المعاهدات والقواعد الدولية إلى تراجع الثقة في المؤسسات السياسية، الذي تسارع بسبب الشواغل المتعلقة بالاستبعاد من فوائد العولمة. وتتفاقم هذه المجموعة من الظروف المعقدة أصلا بفعل تصاعد المخاوف بشأن الجانب الموازي للتكنولوجيات الرقمية، نظراً إلى أن ما تنطوي عليه من إمكانات هائلة لإحراز تقدم يتأثر بالمخاوف من آثارها السلبية على الوظائف وسبل العيش والخصوصية والأمن وقدرتها على نشر خطاب الكراهية وتأجيج نيران الاستقطاب[1].

4 - وفي مطلع عام 2020، وفي غضون 12 أسبوعاً فقط، تحول ظهور مرض جديد لفيروس كورونا (كوفيد-19) من فاشيةٍ محصورة في البداية إلى جائحة. وفي نهاية آذار/مارس، كانت تلك الجائحة قد أثرت على أكثر من 199 بلداً وإقليماً. وكانت سرعة انتشار الوباء ونطاقه، وخطورة الحالات، والاضطراب الاجتماعي والاقتصادي، قد وصلت بالفعل إلى مستوى مذهل، مع حدوث عواقب أكثر خطورة في البلدان ذات الموارد الضئيلة والنظم الصحية الضعيفة. فمرض كوفيد-19 يصيب المجتمعات في صميمها حاليا. إذ أغرق الاقتصاد العالمي في ركود له عواقب اجتماعية واقتصادية هائلة، وفي بطالة مذهلة، وحرمان مريع. وباتت الأزمة تهدد بانحسار عقود من التقدم في مكافحة الفقر وتُفاقم مستويات عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها المرتفعة

(1) أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، "ملاحظات أمام الجمعية العامة بشأن أولويات الأمين العام لعام 2020"، 22 كانون الثاني/يناير 2020.

أصلا. وهناك حاجة ماسة إلى تضافر عالمي وحل عالمي يشمل الجميع. وعلى الصعيد الجيوسياسي، ينظر إلى الأزمة على أنها صرخة باحثة عن القيادة وداعية إلى التضامن والشفافية والثقة والتعاون.

5 - إن صون السلام والأمن في عالم اليوم يتطلب الاتساق والتشارك والتنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن لجنة بناء السلام، بما يتسق مع ولايات كل هيئة على النحو المبين في الميثاق والقرارات ذات الصلة. ومجلس الأمن، بوصفه الهيئة المسؤولة في المقام الأول عن صون السلام والأمن الدوليين، له سجل من الإدارة الناجحة للعديد من النزاعات، وله اليوم جدول أعمال أوسع منه في أي وقت من تاريخه. وعمله مع المنظمات الإقليمية يتم اليوم على نحو أكثر اتساقا من ذي قبل، ولا يزال محفلا حيويا للعمل الدولي، تدعمه في ذلك هيئات الأمم المتحدة الأخرى. بيد أنه في الحالات التي كان المجلس منقسما، وعاجزا عن العمل نتيجة لذلك، كانت فعالية التعاون الدولي للنهوض بالأمن الجماعي تحوم حولها الشكوك. وقد تصاعدت حدة النزاعات، مما أدى إلى مستوى مؤلم من الخسائر في صفوف المدنيين وإلى حالات تشريد قسري.

6 - ويسلط الميثاق الضوء على العلاقة الحاسمة بين السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، والتعاون الدولي. وفي عام 2015، أكدت الدول الأعضاء من جديد تلك الروابط الأساسية عندما اعتمدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بوصفها وثيقة تأطير للجهود الجماعية الرامية إلى بناء مجتمعات سلمية ومزدهرة وشاملة للجميع على كوكب معافىً. ويضع الميثاق المنع في صميم عمل الأمم المتحدة. ويعكس التحركُ نحو ركيزة واحدة متكاملة للسلام والأمن ومواءمتها على نحو أوثق مع ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان في إطار خطة إصلاح المنظمة، اعترافا بأن اتباع نهج كلي إزاء التحديات المعاصرة في مجال السلام والأمن هو وحده الذي سيحقق خطة المنع والحفاظ على السلام، فضلا عن صون المكاسب الإنمائية والنهوض بحقوق الإنسان للجميع، وهي الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. ويأتي كجزء لا يتجزأ من تلك المساعي ضمان مشاركة أكبر للمرأة والمساواة بين الجنسين، سواء داخل الأمم المتحدة أو في عملها على الصعيد العالمي.

7 - ومن أجل تقييم حالة السلام والأمن في العالم، يعرض هذا التقرير نهجا واسعا ومتكاملا. فبعد استعراض الطبيعة المتطورة للنزاعات والعنف تأتي دراسة لسبعة اتجاهات مترابطة تتقاطع بطرق مختلفة مع السلام والأمن المعاصرين، وهي: التنقل البشري، والعلاقات الاقتصادية والتجارة، وعدم المساواة، والمشاركة المدنية، والتكنولوجيات الرقمية، وتغير المناخ، ونزع السلاح، وتنظيم الأسلحة. وتتطلب هذه الاتجاهات مشاركة جماعية من جانب الدول الأعضاء إذا أريد لها أن تنجح في معالجة التهديدات الجديدة والناشئة، بما فيها الجوائح، ومنع نشوب نزاعات وأزمات جديدة، والحفاظ على السلام. ولا يمكن أن تكون هذه الاستجابة إلا جماعية، وستتطلب من الدول الأعضاء أن تعمل بفعالية وخفة حركة وابتكار مع عدد من أصحاب المصلحة. وبما أن التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء أصبحت أكثر ترابطا وتعقيدا، يجب أن تكون الاستجابات كذلك أيضا.

ثانيا - النزاع والعنف الآخذان في التطور

8 - يطرأ تطور حاليا على نطاق النزاعات المسلحة والعنف وحجمهما. والحرب بين الدول، التي كانت الشاغل الرئيسي وقت تأسيس الأمم المتحدة، هي حدث نادر اليوم، حتى وإن ظل خطر نشوب نزاع عالمي

كبير حقيقيا؛ وفي الوقت نفسه، فإن النزاعات المسلحة داخل الدول تعاود الظهور[2]. فعلى مدى العقد الماضي، أسهمت النزاعات الداخلية في أكبر عدد من الوفيات المتصلة بالنزاعات منذ نهاية الحرب الباردة. وأدى انتشار تلك النزاعات أيضا إلى انحسار الانخفاض الذي حدث في عدد النزاعات داخل الدول بين أوائل التسعينيات وأوائل عام 2010 (انظر الشكل الأول)، والذي يعزى جزئيا إلى الجهود المتضافرة المتعددة الأطراف، المدعومة بتوافق الآراء داخل مجلس الأمن، للسيطرة عليها أو حلها.

الشكل الأول

عدد الوفيات المتصلة بالنزاعات (1946-2018) لكل من النزاعات بين الدول والنزاعات الداخلية

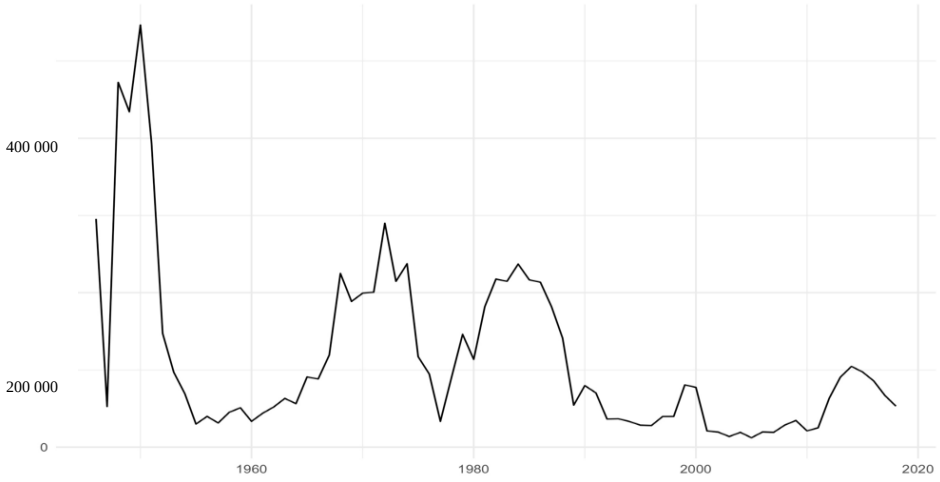

المصدر: قاعدة بيانات برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات/معهد بحوث السلام في أوسلو.

9 - وهناك اختلافات جغرافية كبيرة في اتجاهات النزاعات. فقد شهدت أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، على سبيل المثال، انخفاضا كبيرا في النزاعات المسلحة التقليدية على مدى العقود الأربعة الماضية، على الرغم من الزيادة الأخيرة في التوترات التي أثرت على عدد من البلدان. ويتضح أيضا اتجاه إيجابي في أوروبا، بعد تصعيد كبير في نهاية الحرب الباردة مع اندلاع نزاعات مسلحة في أجزاء من غرب البلقان وأوروبا الشرقية. وحدثت زيادة كبيرة في عدد وحدة النزاعات العنيفة في أفريقيا والشرق الأوسط، ليس أقلها في أعقاب الانتفاضات التي حدثت في العالم العربي، وإن كان ذلك مع وجود استثناءات ملحوظة داخل كل منطقة[3].

10 - وتتسم النزاعات داخل الدول اليوم بتعقيد كبير. والمألوف فيها انتشار الجماعات المسلحة من غير الدول، ووجود صلات مع جهات إجرامية ومع جهات متطرفة في بعض الأحيان، والتدويل المتزايد، ووجود صلات بسلاسل الإمداد العالمية. وقد جعلت هذه العوامل النزاعات أطول أمدا وأكثر استعصاءً على الحل، بينما زادت من تعرض المدنيين للجرائم الفظيعة، التي كثيرا ما تكون على نطاق واسع، ولغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

(2) جامعة أوبسالا، قاعدة بيانات برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات، متاحة عن طريق الرابط: www.pcr.uu.se/research/ucdp.

(3) المرجع نفسه.

11 - ويعمل العديد من الجماعات المسلحة التي ليست دولا الناشطة في النزاعات داخل الدول بتسلسلات قيادية فضفاضة ومتقلبة. وتشكل الجماعات اللامركزية تحالفات متغيرة، وتحافظ على صلات بمؤيدي خارجيين، بينما تسعى إلى تنفيذ مجموعة واسعة من المخططات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية التي لا يمكن بالضرورة التفاوض بشأنها. وفي العديد من مسارح النزاعات، تكون الجماعات المسلحة مجهزة تجهيزا جيدا بأسلحة مطورة في مصانع عسكرية يتم الحصول عليها من مخزونات رديئة التأمين وعمليات نقل من السوق غير المشروعة، أو من الدول.

12 - وينخرط عدد متزايد من البلدان عسكريا في النزاعات المحتدمة داخل الدول، ليس فقط كجهات داعمة أو مساعِدة للجهات الفاعلة المحلية، بل كأطراف في النزاعات ذاتها. ومما له أهمية حاسمة أنه عندما تنخرط أطراف خارجية في نزاعات داخل الدول، فإنها كثيرا ما تفعل ذلك دعما لقوى داخلية متنافسة، تتصرف أحيانا في انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن. وفي كثير من الحالات، يبدو أن هذا الانخراط يهدف إلى التصدي لأطراف خارجية أخرى، بدلا من السعي إلى تحقيق الهدف المعلن المتمثل في إحلال السلام والاستقرار.

13 - والنزاعات داخل الدول لها آثار على المدنيين تتجاوز كثيرا عدد الوفيات المبلغ عنها في المعارك. ويدور رحى العديد من النزاعات المعاصرة في المراكز الحضرية، وتنجم عنها آثار مدمرة وموثقة توثيقا جيدا على المدنيين، بما في ذلك الخسائر الفادحة في الأرواح والتدمير الواسع النطاق للهياكل الأساسية المدنية. والعنف الجنسي والجنساني منتشران بصورة كبيرة، ولا سيما العنف الموجه ضد المرأة، ويُستخدمان كأسلوب من أساليب الحرب، إلى جانب التجنيد القسري، بما في ذلك تجنيد الأطفال، في الجماعات المسلحة. وتزيد النزاعات داخل الدول من خطر وقوع "وفيات مفرطة" بين السكان ككل، مما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والأطفال.

14 - ومنذ عام 1945، استحدثت الأمم المتحدة عددا من الممارسات والأدوات لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، بدءا من الاستخدام الحصيف للمساعي الحميدة للأمين العام والدبلوماسية الوقائية وانتهاءً بالقيام بما هو أكثر اتصافا بالطابع الرسمي ممثلاً في إنشاء آليات وعقيدة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وفي الآونة الأخيرة بناء السلام. وتضطلع المنظمات الإقليمية بدور متزايد الأهمية. وقد شهد عام 2000 إنجازا تاريخيا هو اتخاذ مجلس الأمن قراره 1325 (2000)، الذي أطلق برنامجا طموحا بشأن المرأة والسلام والأمن. وباتخاذ المجلس قراره 2250 (2015)، برز موضوع الشباب والسلام والأمن كمحور أساسي آخر لعمل المنظمة. وفي الآونة الأخيرة، أقر المجلس لأول مرة، في قراره 2475 (2019)، بالأثر غير المتناسب للنزاعات المسلحة على الأشخاص ذوي الإعاقة وشدد على إجراءات رئيسية للتصدي له.

15 - وتتطلب معالجة التحديات المتطورة في مجال السلام والأمن في العالم، بما في ذلك النزاعات المعقدة والمستشرية داخل الدول، التي هي في الوقت نفسه دون وطنية وعبر وطنية[4]، الاستعراض والتحديث المستمرين للأدوات والنُهُج. وفي السنوات الأخيرة، أحدثت الأمم المتحدة، من بين إجراءات أخرى، طفرة في الدبلوماسية من أجل السلام وزادت من تعزيز قدرتها على الوساطة. وفي عام 2018، دُعيت الدول الأعضاء إلى تجديد التزامها بالعمل الجماعي مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ضمن مبادرة "العمل من أجل حفظ السلام"، والتزامها الجماعي بنزع السلاح ضمن خطة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع

(4) World Bank and United Nations, *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict* (Washington, D.C., World Bank, 2018).

السلاح“. وتعزَّز الاتساق في هذا المجال بفضل إصلاح هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ولا يقتصر الأمر على كون دعم تحسين تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وسيلةً لمكافحة عدم المساواة بين الجنسين، بل إن المشاركة الهادفة للقيادات النسائية وصانعات القرار في جهود الوساطة وعمليات السلام تسهم أيضا في تحقيق سلام أدوم وأمتن. وفي 23 آذار/مارس 2020، واستجابة لأزمة كوفيد-19، وجه الأمين العام نداء من أجل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي. ودعا الأطراف المتحاربة إلى ”إسكات البنادق“ ووقف الضربات الجوية للمساعدة في إنشاء ممرات للمعونة المنقذة للحياة، وفتح النوافذ للدبلوماسية، والاسترشاد بالتحالفات والحوارات التي تتشكل ببطء بين الأطراف المتخاصمة في بعض أنحاء العالم للتمكين من اتباع نُهج مشتركة إزاء الأزمة. وفي وقت لاحق، أجرى الأمين العام، إلى جانب ممثلين ومبعوثين خاصين، مشاورات مع أطراف في هذا الصدد. وأصدرت بعض أطراف النزاعات بالفعل إعلانات قبول ردا على ذلك.

16 - وإلى جانب النزاعات المسلحة، تؤثر أشكال أخرى من العنف على طائفة واسعة من البلدان[5]. فقد ازداد نطاق أنشطة العنف المرتبطة بالتطرف والإرهاب، ولا سيما منذ عام 2001، وأصبحت ظاهرة عالمية، مما أدى إلى قيام جهات فاعلة وطنية ودولية بأنشطة عسكرية واسعة النطاق وتنفيذ أنشطة واسعة النطاق في مجال مكافحة الإرهاب. وتركزت الأغلبية الساحقة للإصابات التي أوقعها الإرهاب في الشرق الأوسط ومنطقة جنوب آسيا وجنوبها الشرقي وشمال وغرب أفريقيا (انظر الشكل الثاني)[6]. ومن الشواغل المتزايدة التهديد الذي يشكله التطرف اليميني، بما في ذلك العنف القائم على تفوق العرق الأبيض والعنف ضد المسلمين والعنف المنطلق من معاداة السامية.

(5) United Nations Information Service, Vienna, “Homicide kills far more people than armed conflict, says new UNODC study”, 4 July 2019.

(6) جامعة أبسالا، قاعدة بيانات برنامج أبسالا لبيانات النزاعات.

الشكل الثاني

عدد الوفيات التي أوقعتها الهجمات الإرهابية (1970-2018)

المصدر: قاعدة بيانات الإرهاب العالمي.

17 - ويؤثر العنف الإجرامي تأثيرا غير متناسب على الشباب الذكور والصبيان. ففي عام 2017، وهو آخر عام تتوافر عنه بيانات شاملة وموحدة، تجاوز عدد ضحايا جرائم القتل (000 464 شخص)[7] كثيرا عدد الأشخاص الذين أُفيد أنهم قتلوا في النزاعات المسلحة (000 89 شخص) والعنف المتصل بالإرهاب (000 26 شخص)[8]. وعلى الرغم من أن العبء العالمي للعنف القاتل كبير، فإن هناك تفاوتا كبيرا في انتشاره بين المناطق وداخلها. ففي عام 2017، وقعت نسبة 37 في المائة تقريبا من جميع جرائم القتل المبلغ عنها في الأمريكتين، و 35 في المائة في أفريقيا، و 23 في المائة في آسيا[9]. وتنخفض حاليا المستويات العامة لجرائم القتل في معظم أنحاء العالم، باستثناء أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك في وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي. وفي بعض البلدان، وبينما انخفضت المعدلات الإجمالية لجرائم القتل، فإن قتل الإناث آخذ في الازدياد، مما يعني أن عدد النساء اللاتي يقتلن على يد رفيق حميم أو يُستهدفن بطريقة أخرى لكونهن نساء آخذ في الازدياد.

(7) من هذا الرقم، كان نحو 81 في المائة (000 377) من الرجال والصبيان.

(8) United Nations Information Service, Vienna, "Homicide kills far more people than armed conflict".

(9) المرجع نفسه. وكان معدل جرائم القتل في الأمريكتين خلال عام 2017 (17,2 جريمة قتل لكل 000 100 شخص) هو أعلى رقم يسجل منذ بدء السجلات الموثوق بها في عام 1990. وفي العام نفسه، بلغ المعدل في أفريقيا (13 جريمة قتل لكل 000 100 شخص) ضعف المتوسط العالمي تقريبا، في حين سجلت آسيا وأوروبا وأوقيانوسيا معدلات أقل بكثير، بلغ متوسطها 2,3 و 3 و 2,8 على التوالي.

18 - ورغم أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية غير موثقة توثيقا جيدا، فقد تيسرت كثيرا بفعل الزيادة في التجارة العالمية والسفر الجوي والشحن والنقل بالحاويات، إلى جانب انخفاض تكلفة تكنولوجيات الاتصالات إلى أدنى مستوى لها. والتجارة غير المشروعة والجريمة المنظمة عبر الوطنية يكلفان تريليونات الدولارات من الإيرادات والإنتاجية المفقودتين ويدران مئات المليارات من الأرباح[10]. وتهدد الجريمة المنظمة عبر الوطنية السلام والأمن الدوليين وتعوق التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الحروب داخل الدول، يؤثر وجود الشبكات الإجرامية وصلاتها بمختلف أطراف النزاعات على الاقتصاد السياسي للنزاع، وبالتالي على دينامياته الأوسع نطاقا، حيث أن الوصول إلى مصادر الإيرادات غير المشروعة يمكن أن يقلل من الحافز على السعي إلى تسوية سلمية.

ثالثا - الاتجاهات الرئيسية المتصلة بالسلام والأمن في العالم

19 - يشكل منع نشوب النزاعات والعنف والتصدي لهما تحديا هائلا وأولوية عاجلة في آن واحد. ومع ذلك، فإن الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن مترابطة مع عوامل أخرى تزيدها تعقيدا - بعضها يسبب النزاع والعنف المنظم، وبعضها يتولد عنهما ولو جزئياً، وبعضها الآخر يقوض الجهود الجماعية الرامية إلى منع نشوب النزاع والعنف المنظم أو إدارتهما أو حلهما. وقد اعترفت الجمعية العامة ومجلس الأمن في مناسبات مختلفة بالصلات بين السلام والأمن والتنقل البشري (قرار الجمعية العامة 1/70)[11]، والعلاقات الاقتصادية والتجارة (القرار 262/70 وقرار المجلس 2282 (2016))، وعدم المساواة (القرار 1/70)، والمشاركة المدنية (القرار 168/70)، والتكنولوجيات الرقمية (القرار 29/74)، وتغير المناخ (القرار 281/63)، وانتشار الأسلحة. ويلزم التصدي بصورة شاملة لهذه العوامل وغيرها من العوامل المحركة للنزاعات والعوامل المساهمة فيها من أجل تحقيق خطة عام 2030 (انظر A/73/890-S/2019/448).

ألف - التنقل البشري، بما في ذلك تدفقات اللاجئين والتشريد القسري والهجرة

20 - لقد كان التنقل جزءا لا يتجزأ من التجربة الإنسانية على مر التاريخ. واليوم، تحرك التنقلَ البشري عواملُ كثيرة مترابطة، أبرزها النزاع المسلح والعنف، ولكن تحركه أيضا آثار تغير المناخ والتدهور البيئي، والضغوط الاقتصادية، وغياب الحوكمة الرشيدة أو ضعفها. وقد أدت النزاعات المسلحة والعنف العرقي والأنشطة المتصلة بالإرهاب والجريمة المنظمة إلى التشريد القسري لمجتمعات محلية بأكملها، داخليا وعبر الحدود على السواء، وعطلت بشدة الأنماط التقليدية للتنقل البشري، بما فيها الانتجاع.

21 - وبلغ عدد البشر الذين ينتقلون في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم المشردون قسراً، ما يقدر بـ 272 مليون نسمة في عام 2019، أي بزيادة قدرها 51 مليون نسمة (أو 23 في المائة) منذ عام 2010[12]. ويشمل هذا الرقم ما يقرب من 29,5 مليون لاجئ وطالب لجوء في جميع أنحاء العالم - وهو أعلى رقم يسجل منذ نهاية

(10) Transnational Alliance to Combat Illicit Trade, *Mapping the Impact of Illicit Trade on the Sustainable Development Goals* (2019).

(11) انظر أيضا الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

(12) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, "International migrant stock 2019: ten key messages", September 2019.

الحرب العالمية الثانية[13]. وحدثت الزيادة في التدفقات المختلطة للاجئين والمهاجرين في المقام الأول بين عامي 2012 و 2015، وكانت مدفوعة بالنزاعات في الشرق الأوسط وأجزاء من أفريقيا، وإن حدث تشرد لأعداد كبيرة في مناطق أخرى أيضا، بما في ذلك أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك 41,3 مليون من المشردين داخلياً المرتبطين بالنزاعات في نهاية عام 2018، وهو أعلى عدد يسجل على الإطلاق. وتشكل النساء والفتيات نحو 50 في المائة من أي طائفة من اللاجئين أو المشردين داخليا أو عديمي الجنسية، وكثيرا ما يتعرضن للعنف الجنسي والتمييز القائم على نوع الجنس. ويتزايد تفاقم المخاطر أيضا بفعل عوامل متقاطعة مثل العمر والإعاقة والأصل الإثني والميل الجنسي[14].

22 - ولا يزال التعامل مع التدفقات المختلطة للاجئين والمهاجرين يثير مناقشات خلافية. فالخطاب المعادي للمهاجرين يستغل القلق وتصورات التعرض للظلم لدى بعض السكان في البلدان المضيفة ويثير الخوف من اللاجئين والمهاجرين والأقليات المرتبطة بالهجرة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة استبعادهم أو ارتكاب اعتداءات عنيفة عليهم. ويقوض العديدُ من التدابير التي تتخذها الحكومات للحد من التدفقات المختلطة، مثل إرجاعهم قسرا أو تبني سياسات رادعة، حقوقَ الإنسان وحماية اللاجئين دون التصدي للدوافع التي تجبر الناس على الانتقال أساساً.

23 - والتنقل البشري ظاهرة عالمية يتزايد نطاقها وتعقيدها وتأثيرها. ويجب، كحد أدنى، احترام حقوق الإنسان للأشخاص الذين ينتقلون، وضمان معاملتهم معاملةً إنسانية، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة أو دينهم أو جنسيتهم أو أصلهم الإثني. ويشمل ذلك التصدي للحواجز الخاصة المتصلة بنوع الجنس التي قد تواجهها النساء والفتيات في سياق موجات النزوح الكبيرة. وهناك أدلة كثيرة على أن انتقال اللاجئين والهجرة يمكن، إذا دُعما بسياسات مناسبة، أن يسهما في الإنتاجية الاقتصادية والتنمية المستدامة في كل من البلدان الأصلية وبلدان المقصد وأن يعودا بالفائدة أيضا على عائلات اللاجئين والمهاجرين وأُسرهم المعيشية. ويهدف الاتفاق العالمي المتعلق باللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية المعتمد في عام 2018 إلى بناء أطر للتعاون وتقاسم الأعباء في التصدي لظاهرتين متمايزتين ولكن مترابطتين بطريقة تعالج الثغرات في حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين، مع إعادة التأكيد، في الوقت نفسه، على الحقوق السيادية للدول في تحديد سياستها الوطنية المتعلقة بالهجرة وفقا للقانون الدولي. وقد تفاقمت أيضا حالة الضعف التي تخص اللاجئين والمهاجرين بفعل جائحة كوفيد-19، مما يستدعي تعميق النظر والتخطيط لاتخاذ تدابير خاصة لضمان استمرار حمايتهم في أوقات الطوارئ الصحية العالمية.

باء - العلاقات الاقتصادية والتجارة

24 - للعلاقات الاقتصادية والتجارة تأثير كبير على السلام والأمن. فالمنازعات الاقتصادية والتجارية يمكن أن تؤدي إلى نزاعات داخل الدول وفيما بينها. وبالمثل، فقد ساعدت التجارة والتنمية الاقتصادية المشتركة، اللتان

(13) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, "Refugees and migrants from Venezuela top 4 million: UNHCR and IOM", press release, 7 June 2019؛ وانظر www.unhcr.org/en-us/figures-at-a-glance.html.

(14) University of New South Wales, "The world's biggest minority? Refugee women and girls in the global compact on refugees", October 2017.

تداران إدارةً جيدة وتُدران منافع متبادلة وتقومان على مبادئ الإنصـــاف والمعاملة بالمثل وعدم التمييز، البلدانَ والمجتمعات في التغلب على نزاعات مسلحة امتدت أجيالا وعلى إقامة علاقات سلمية وتعاونية.

25 - وهناك اعتراف متزايد بأن المكاســـب المتأتية من التجارة توزع توزيعاً غير متكافئ بين البلدان وداخلها. وأدى ذلك إلى تأجيج السخط في جميع أنحاء العالم. وتلجأ الدول حاليا بصورة متزايدة إلى استخدام اســـتراتيجيات أحادية الجانب لحل المنازعات التجارية، مما يقوض منظمة التجارة العالمية ونظامها التجاري المتعدد الأطراف. وفي الوقت نفســـه، أحرزت مبادرات التكامل الإقليمي تقدما، بما في ذلك الشـــراكة الاقتصـادية الشـاملة الإقليمية في منطقة آسـيا والمحيط الهادئ والاتفاق المنشـئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وسـينشـئ هذا الاتفاق الأخير أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم من حيث عدد البلدان المشـاركة. فقد وقّع على الاتفاق حتى الآن ما مجموعه 54 دولة أفريقية، يبلغ مجموع عدد سـكانها 1,3 بليون نسـمة، ويقدر إجمالي دخلها بنحو 2,5 تريليون دولار.

26 - وأدت التوترات التجارية إلى نشوء حالات من عدم اليقين، وتسببت في اضطرابات كبيرة في سلاسل الإمداد الدولية، وقوضـت النمو العالمي. ففي عام 2019، توسـعت التجارة العالمية بنسـبة 0,3 في المائة فقط، وكان النمو العالمي يبلغ 2,3 في المائة - وهما أدنى رقمين في السـنوات العشـر الماضـية. ولا تزال آفاق النمو العالمي في الأجل القريب ضـعيفة[15]، مما يشـكل تهديدا كبيرا لتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة بحلول عام 2030. وعلاوة على ذلك، من المتوقع حدوث انخفاض كبير بسبب تأثير جائحة كوفيد-19.

27 - وحتى مع التقدم الذي أحرز مؤخرا على بعض الجبهات التجارية، فإن احتمال الانتكاس كبير، حيث أن المسـائل الهامة الكامنة وراء التوترات لم تعالج بعد معالجة متعمقة. ويمكن أن تبلغ هذه البيئة المسـتقطَبة ذروتها بإنشاء نظم مالية وتجارية وتكنولوجية منفصلة وغير متوافقة ومتنافسة. ومن شأن ذلك أن يهدد التعاون الدولي، بالإضافة إلى إعاقة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، والإنتاجية.

28 - ومع انتقال الكفة الراجحة في ميزان الاقتصـاد العالمي من أمريكا الشـمالية وأوروبا الغربية وغيرها من المناطق المتقدمة النمو إلى شـرق وجنوب آسـيا واقتصـاداتهما السـريعة النمو، يحدث أيضـا انتقال في سـلطة صـنع القرار الاقتصـادي. وسـيتعين على آليات التعاون العالمية أن تعترف بتغير الكفة الراجحة في الميزان وأن تضـمن الاسـتماع إلى أصـوات البلدان الممثلة تمثيلا ناقصـا، مثل أقل البلدان نموا. وسـيكون ذلك أساسيا في بناء الثقة والاحترام اللازمين للعمل الجماعي وفي الحفاظ عليهما.

جيم - عدم المساواة

29 - توجد صـلات راسـخة بين عدم المسـاواة وأشـكال مختلفة من العنف المنظم. فالتفاوت الكبير بين الدول يمكن أن يقلل من التعاون والثقة، ويؤدي، في الحالات القصـــوى، إلى مواجهات عنيفة. وفي داخل الدول، تؤدي المستويات العالية من عدم المساواة والإقصاء، ولا سيما إذا كانت قائمة على أساس جماعي، إلى تغذية السـخط، الأمر الذي يمكن أن يجد بدوره منافذ له في الاحتجاجات أو يؤدي إلى عدم الاسـتقرار والعنف[16]. ويؤدي اقتران التفاوت الشديد بانعدام الأمن الاقتصادي إلى تقويض الثقة على مستويات عديدة.

(15) *World Economic Situation and Prospects 2020* (United Nations publication, Sales No. E.20.II.C.1).

(16) World Bank and United Nations, *Pathways for Peace*.

فهناك مَيل لدى الأسر المعيشية التي تعتبر نفسها غير آمنة اقتصاديا إلى أن تكون أقل ثقة في مؤسسات الحكم. والافتقار إلى الثقة، بدوره، يمكن أن يزعزع استقرار النظم السياسية[17].

30 - وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في الحد من الفقر المدقع، لا تزال أوجه عدم المساواة منتشرة في جميع أنحاء العالم - ليس فقط في الدخل والثروة، ولكن أيضا في مجالات الصحة والتعليم ونوع الجنس. وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها عدة اقتصادات صاعدة سريعة النمو، لا يزال نصيب الفرد من الدخل متفاوتا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

31 - ووفق بعض المقاييس، مثل معامل جيني، ازداد التفاوت في الدخل في العديد من البلدان - مما أثر على أكثر من ثلثي سكان العالم. وتكشف مقاييس أخرى لعدم المساواة، مثل حصة الدخل العائدة إلى نسبة الـ 10 في المائة الأعلى كسباً للدخل، أن بعض البلدان التي انخفض معامل جيني الخاص بها، شهدت مع ذلك تركيزا متزايدا للدخل نحو الشريحة العليا من شرائح توزيع الدخل[18]. وتتبع بعض أكبر مخاطر العنف من استفار الشواغل المتعلقة بالإقصاء والظلم، والنابعة من أوجه عدم المساواة بين الفئات داخل البلدان، على أساس الهوية الإثنية أو الإقليمية أو الدينية. والفساد، بوصفه سببا لقصور الحكم ونتيجة له أيضا، يمكن أن يؤدي إلى العنف والنزاع. فالأدلة المستمدة من منظمة الشفافية الدولية تشير إلى أن البلدان التي تحتل المراتب الدنيا في مؤشر مدركات الفساد كثيرا ما تكون هي التي تعاني من النزاعات أو الحروب. وفي العديد من البلدان، يَعتبر الشباب الفساد أحد العوامل التي تدفع إلى التطرف العنيف. وتكشف الدراسات الشاملة لعدة بلدان أيضا أن ارتفاع مستويات عدم المساواة بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس في المجتمع يرتبط بزيادة قابلية التضرر بالنزاعات داخل الدول واستخدام أشكال أكثر حدة من العنف في حالات النزاع[19].

32 - وقد تحاشى عدد من السياسات التي طرحت خلال العقود الثلاثة الماضية بهدف تعزيز التحرير والخصخصة واللامركزية، التطرقَ إلى توزيع الدخل، وركزت تلك السياسات الثروةَ، وقللت من الحماية والخدمات الاجتماعية، وكثفت الشعور بعدم اليقين الاقتصادي وانعدام الأمن لدى الملايين الذين لم تعُد عليهم فوائد التكامل الاقتصادي والسياسي للمجتمعات خلال الفترة نفسها. كما زادت الأزمة المالية الدولية لعام 2008 من تفاوت الدخل والثروة الذي كان آخذا في الاتساع، مما أدى إلى إثارة السخط داخل البلدان وفيما بينها على مستوى الجودة الاجتماعية والبيئية للنمو الاقتصادي. وشكلت تدابير التقشف المستمرة الرامية إلى زيادة الإيرادات وخفض العجز محفزاتٍ رئيسية لموجات الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في جميع أنحاء العالم. ومما يزيد من حدة الاستياء المتزايد اشتداد أوجه عدم المساواة في الحصول على فرص أكثر تمكينا في القرن الحادي والعشرين - مثل التعليم العالي والتكنولوجيا - وغياب فرص الحراك الاجتماعي[20].

---

(17) *World Social Report 2020: Inequality in a Rapidly Changing World* (United Nations publication, Sales No. E.20.IV.1).

(18) المرجع نفسه. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "Sustainable Development outlook 2019: gathering storms and silver linings", October 2019.

(19) World Bank and United Nations, *Pathways for Peace*.

(20) *Human Development Report 2019: Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today – Inequalities in Human Development in the 21st Century* (United Nations publication, Sales No. E.20.III.B.1).

33 - وتسلّم الجمعية العامة، بعزمها على عدم ترك أحد خلف الركب من خلال اعتمادها خطة عام 2030، بالأثر السلبي لأوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وتهدف إلى الحد منها من خلال العمل التعاوني. وبالنسبة لجميع البلدان، فإن معالجة أوجه عدم المساواة وجعل المؤسسات أكثر شمولا أمران أساسيان لمنع اهتراء النسيج الاجتماعي الذي يمكن أن يتصاعد فيصبح أزمة.

دال - المشاركة المدنية

34 - في العام الماضي، خرجت الشعوب في أنحاء كثيرة من العالم إلى الشوارع، حيث أدت النساء والشباب دورا بارزا في المطالبة بالتغيير. وما يؤجج الاحتجاجات الشعبية هو المظالم المتصلة بعدم المساواة؛ والقيود المفروضة على الحريات العامة والحيز المدني؛ والفساد أو تصورات وجوده؛ وعدم الرضا عن الخدمات العامة والاجتماعية؛ والشواغل المتعلقة بأثر تغير المناخ. وتشمل المطالب المشتركة الدعوة إلى مزيد من الشفافية والشمول في صنع القرار.

35 - وقد ردّت بعض الحكومات على الاحتجاجات الشعبية بتقييد المشاركة على شبكة الإنترنت وخارجها من خلال القوانين والسياسات والتدابير الأخرى التي قد تنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتشمل هذه التدابير اللجوء إلى استخدام القوة على نحو ينتهك المعايير الدولية، والحد من التجمعات أو حظرها، ومراقبة شبكة الإنترنت وإغلاقها كلها أو أجزاء منها.

36 - وعلى مدى عدة سنوات، قامت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وغيرها بمراقبة وتوثيق المحاولات الرامية إلى تقليص الحيز المدني من جانب الجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة من غير الدول. وتشمل هذه التدابير قوانين مقيِّدة بدرجة لا مبرر لها - مثل تجريم الدعم المقدم إلى جماعات معينة - وفرض قيود على تسجيل وتمويل الجمعيات ووسائط الإعلام وضرائب غير متناسبة على منظمات المجتمع المدني، وذلك في كثير من الأحيان بذريعة الحفاظ على الأمن ومكافحة الإرهاب. واتخذت هذه التدابير أيضا شكل اعتداءات بدنية[21]. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى تزايد التهديدات وأعمال العنف ضد المرأة، بما في ذلك المرأة المشاركة في الحياة السياسية، والمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي بعض السياقات، أدى الخطاب الذي يصوَّر فيه المدافعون عن حقوق الإنسان على أنهم مَعاول تقويض محتملة للتنمية والأمن إلى صعوبة الحفاظ على الدعم الشعبي للمجتمع المدني. وكما هو منصوص عليه في دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، من الأهمية بمكان حماية الحيز المدني.

37 - ولا تزال الانتخابات سبيلاً مقنعاً وفعالاً لمشاركة المواطنين في العمليات السياسية التي تشهدها بلدانهم ولإسماع أصواتهم. ويتحمل الزعماء السياسيون، من كل من الحكومة وأحزاب المعارضة، المسؤولية الرئيسية عن إجراء انتخابات نزيهة وشفافة. ولا تسري هذه المسؤولية فحسب على الفترة التي تسبق الانتخابات، بما في ذلك المشاركة في منافسةٍ ذات طابع مدني وسلمي، واحترام سلامة العملية وحقوق الجميع، ودعوة أنصارها إلى فعل نفس الشيء، بل ينطبق أيضا على الأيام والأسابيع التي تعقب ذلك، والتي تظهر فيها النتائج وقد تتصاعد فيها التوترات، مما يشكل اختبارا للقيادة الحقيقية. ويواجه الطرف الفائز

(21) على سبيل المثال، سجلت الأمم المتحدة في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018 ما عدده 397 عملية قتل للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين في 41 بلداً وتحققت منها. انظر https://unstats.un.org/sdgs/report/2019/goal-16.

بنتيجة الانتخابات والطرف الخاسر فيها، على السواء، أحد خيارين: إما إعادة تأكيد ثقة الشعب في النظام الديمقراطي لبلدهما، أو تقويض الاعتقاد بشرعيته.

38 - وفي جميع أنحاء العالم، يتزايد حاليا استخدام الأدوات الرقمية للوصول إلى المعلومات والمشاركة في المناقشات وإقناع الآخرين. وقد أوجدت تلك الأدوات سبلا لم يكن من الممكن تصورها من قبلُ لإشراك المزيد من الناس، ولا سيما الشباب، في وضع السياسات وإبداء آرائهم بشأن تنفيذها. ومع ذلك، فقد استُخدمت نفس الأدوات أيضاً لتقييد الحيز المدني، وذلك مثلاً عن طريق تعطيل القنوات المتاحة للناس لتنظيم أنفسهم أو عن طريق تتبع المحتجين.

39 - ومع مرور الوقت، يمكن أن تؤدي الجهود الرامية إلى الحد من الحيز المتاح للأصوات الناقدة إلى توترات أكبر وإلى تعميق الانقسامات الاجتماعية والسياسية. ومن شأن ضمان المشاركة الواسعة النطاق، مع الإدماج الكامل والهادف للمرأة في جميع قطاعات المجتمع، أن يجعل المجتمعات المحلية أكثر أمانا وأكثر قدرة على الصمود، وأن يجعل صنع السياسات أكثر استدامة وفعالية وشرعية. ومن الضروري أيضا اتخاذ تدابير خاصة لإشراك الشباب، فضلا عن الفئات الأخرى التي دُرج على استبعادها، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة.

40 - وبالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة، لكي تكون فعالة حقاً، تتطلب الانفتاح والشفافية وتحتاج إلى بيئة مواتية تضمن سلامة المشاركين وتوفر سبل الانتصاف في حالة انتهاك الحق في المشاركة. ويتمتع الحيز المدني بالحماية أيضا عندما تُقام شراكات مجدية مع مختلف الفئات الاجتماعية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، مما يعمق دورها كأصحاب مصلحة في مستقبل مشترك وفي بناء مجتمع أكثر سلما وازدهارا للجميع.

هاء - التكنولوجيات الرقمية

41 - إن التقدم السريع في التقنيات الرقمية - الذي يحركه نمو الحوسبة وسرعات الإرسال وقدرات التخزين - يغير كل جانب من جوانب حياة الإنسان. فالتكنولوجيات الرقمية، التي تدعمها أوجه التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي، تساعد حاليا في تحقيق طفرات إلى الأمام في مجالات الصحة والعمل والاقتصاد. وإلى جانب التقدم المحرز في مجال التشغيل الآلي وتكنولوجيا الروبوت والتكنولوجيا النانوية والتكنولوجيا الأحيائية، تعيد التكنولوجيات الرقمية تشكيل التفاعلات البشرية بطريقة لم يسبق لها مثيل. فقد ارتفع معدل انتشار الإنترنت على الصعيد العالمي من 16,8 في المائة في عام 2005 إلى 53,6 في المائة في عام 2019، رغم أنه لا يزال غير متكافئ إلى حد كبير فيما بين البلدان وداخلها[22].

42 - وتنطوي التكنولوجيات الرقمية على إمكانية النهوض بالوساطة وميدان صنع وبناء السلام بعدة طرق. ويمكن ملاحظة أكبر أثر لذلك في إمكانية إدماج طيف أوسع من الآراء، بما في ذلك آراء النساء والفئات الأخرى التي دُرج على استبعادها من عمليات السلام، مثل الشباب والأقليات ومجتمعات الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. ومن شأن زيادة استخدام البيانات وأدوات النمذجة الإحصائية أن يحسن الأساليب التحليلية التقليدية، مما قد يقلل من التحيز، ويساعد في الوقت نفسه في الإنذار المبكر واكتشاف الأزمات المحتملة. ومع ذلك، فإن التحيزات الجنسانية في نماذج وبيانات التعلم الآلي تنطوي أيضا على

(22) International Telecommunication Union, *Measuring Digital Development: Facts and Figures 2019*, (Geneva, 2019).

خطر تعزيز القوالب النمطية وترسيخ التحيزات في المستقبل. وتبشر شبكة الإنترنت بوجه عام ووسائل التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص بإتاحة إمكانية كبيرة لزيادة المشاركة وربط الناس في جميع أنحاء العالم عن طريق التمكين من تبادل المعلومات والأفكار.

43 - ومع ذلك، فإن وسائل التواصل الاجتماعي تساعد أيضا في التعجيل بانتشار المحتوى الضار، بما في ذلك المعلومات المضللة، وخطاب الكراهية، والتحريض على العنف، الذي كثيرا ما يستهدف النساء على وجه الخصوص، وهو ما تيسره خوارزميات ونماذج تجارية تعطي الأولوية للمحتوى الذي يلقى رواجا كثيفا. وفي السياق الانتخابي، يمكن أن يؤدي الارتياب في حدوث تلاعب بالمعلومات إلى تآكل الثقة.

44 - وقد وفرت شبكة الإنترنت أدوات للإرهابيين والجماعات المتطرفة العنيفة للتحريض على العنف ودعم التجنيد والتخطيط للهجمات وتمويلها. وعلى الصعيد العالمي، تنمو حاليا شبكة الإنترنت بجميع جوانبها، بما في ذلك شبكة الإنترنت المظلمة، ولكنها تتشقق بشكل متزايد على أسس أيديولوجية وسياسية.

45 - وتمثل جرائم الفضاء الإلكتروني تحديات فريدة أمام وكالات العدالة الجنائية، ولا سيما بالنظر إلى إمكانية ارتكاب أفعال من بُعد والطبيعة المتقلبة للأدلة الإلكترونية. وفي مواجهة التقدم التكنولوجي السريع، قد تكون الأطر التنظيمية والمعايير الاجتماعية والقواعد الأخلاقية المتبعة حاليا غير موجودة في بعض القطاعات أو قد يتبين أنها قاصرة على نحو متزايد في قطاعات أخرى.

46 - وقد عقد الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي الذي أنشئ في عام 2018 اجتماعاً لفريق خبراء متنوع التخصصات - من الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والكيانات الأخرى - للضغط من أجل الحوار والتنسيق والتعاون لمنع المزيد من الانقسام السياسي وضمان أن تظل الإنترنت قوة من أجل الخير. وخلص الفريق في تقريره لعام 2019 إلى أن من الضروري التركيز على السياسات والاستثمارات التي من شأنها أن تمكن الناس من استخدام التكنولوجيا لبناء حياة أفضل وعالم أكثر سلاما وثقة. وهناك خريطة طريق لتنفيذ توصيات الفريق سيجري بها إدماج قيم واعتبارات حقوق الإنسان في هيكل محسَّن للتعاون الرقمي على الصعيد العالمي.

47 - ويمكن تسخير أوجه التقدم في التكنولوجيات الرقمية لتحقيق أقصى قدر من الفوائد السلمية وتحقيق أهداف الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخطة عام 2030، مع الحد من العواقب غير المقصودة والاستخدام الخبيث. وثمة حاجة إلى معايير قانونية وأخلاقية جديدة بشأن استخدام هذه التكنولوجيات لتعزيز الثقة والسلام والاستقرار. ويجب أن ترتكز تلك المعايير على صكوك متفق عليها دوليا، توفر الإطار لحماية واحترام حقوق الإنسان والسلام والأمن.

واو - تغير المناخ والسلام والأمن

48 - يواجه السلام اليوم تهديدا جديدا، هو حالة الطوارئ المناخية، التي تتوالى فصولها بوتيرة لا هوادة فيها[23]. وقد أبرزت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، في بيانها لعام 2019 بشأن حالة المناخ العالمي، أن السنوات الخمس الماضية كانت الأكثر سخونة على الإطلاق؛ وأن مستويات سطح البحر هي الأعلى في تاريخ البشرية؛ وأن التنوع البيولوجي آخذ في التقلص؛ وأن معدل حدوث الجفاف يتزايد بمعدلات مثيرة للقلق؛ وأن الكوارث المتصلة بالمناخ تغدو أكثر تواترا وتدميرا. ويعني حجم تغير المناخ أن آثاره تتجاوز

(23) أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، "رسالة الأمين العام لعام 2019"، 21 أيلول/سبتمبر 2019.

البيئة الطبيعية وتؤثر بصورة متزايدة على النظم البشرية. ومع أن الحالات التي يكون فيها تغير المناخ والتدهور البيئي سببا مباشرا للنزاعات هي حالات نادرة إن لم تكن منعدمة، فإن تفاعلهما مع عوامل أخرى يمكن أن يضاعف من المخاطر المعروف إسهامها في انعدام الأمن.

49 - وهذا السيناريو لا يخص مستقبلا بعيدا عنا. بل هو جزء من الواقع اليومي للملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. ففي أجزاء من منطقة الساحل والقرن الأفريقي، حيث يؤدي تغير المناخ إلى تقلص احتياطيات المياه وتقليل المتوافر من الأراضي المنتِجة، يضع التنافس على الأراضي والموارد الآلياتِ القائمة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية في موضع اختبار شديد القسوة. وفي حوض بحيرة تشاد وبعض أجزاء أمريكا الوسطى، يؤدي تدهور فرص كسب الرزق إلى تيسير عمليات التجنيد التي تقوم بها عصابات الجريمة المنظمة أو، في حالة بحيرة تشاد، الجماعاتُ المتطرفة. وفي أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، يؤدي شحّ المياه إلى تفاقم التوترات القائمة بين المجتمعات المحلية وبين الدول.

50 - وخطر تغير المناخ الذي يؤثر سلبا على السلام والأمن يكون في أعلى مستوى له عندما تكون المؤسسات والمجتمعات المحلية غير قادرة على معالجة الإجهاد المناخي أو امتصاص الصدمات. وفي حالات النزاع وانعدام الأمن، حيث تكون أوجه الضعف الكامنة شديدة وتكون القدرة على التكيف ضعيفة، تكون وطأة آثار تغير المناخ أقوى. وبما أن النزاع يضر بالهياكل والنظم والقدرات المؤسسية اللازمة لتيسير التكيف الشامل والمنصف مع المناخ أو لحماية الموارد الطبيعية وإدارتها، فإنه يمكن أن يعجل بتغير المناخ وتدهور البيئة بصورة فعلية. ففي النزاعات التي احتدمت في جميع أنحاء العالم، على سبيل المثال، انخرطت الأطراف المتحاربة في قطع الأشجار بصورة غير قانونية لتمويل صراعاتها المسلحة، ولكن قطع الأشجار يؤدي أيضا إلى تدمير القدرة على تخزين الكربون وإزالة الحواجز الطبيعية أمام الفيضانات والانهيارات الأرضية.

51 - وتواجه البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، مخاطر مناخية غير متناسبة معها. فالظواهر الجوية القصوى في منطقة البحر الكاريبي التي اعتادت على أن تحدث مرة كل 100 سنة تحدث الآن عدة مرات في كل عقد[24]. وفي ضوء التقديرات التي تشير إلى ارتفاع متوسط مستويات سطح البحر في العالم بمقدار 110 سم بحلول عام 2100[25]، أعلن منتدى جزر المحيط الهادئ بالفعل أن تغير المناخ يشكل التهديد الرئيسي لأمن شعوب المنطقة وسبل عيشها ورفاهها. وفي أفريقيا، كانت صدمات الطقس والمناخ المتطرف سببا في دفع 29 مليون شخص إلى حالات من الانعدام الحاد للأمن الغذائي خلال عام 2018[26]. وفي جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، يمكن أن تؤدي الآثار المتفاقمة لتغير المناخ إلى تشريد أكثر من 140 مليون شخص قسرا داخل بلدانهم بحلول عام 2050[27].

52 - وتتفاوت الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة في الطريقة التي تتأثر بها. فالأشخاص الذين يعيشون في فقر وغيرهم من الفئات المحرومة - بما في ذلك الشعوب الأصلية وصغار ملاك الأراضي -

(24) Hans-Otto Pörtner and others, eds., *The Ocean and Cryosphere in a Changing Climate: A Special Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (Intergovernmental Panel on Climate Change, 2019).

(25) المرجع نفسه.

(26) Food Security Information Network, *2019 Global Report on Food Crises: Joint Analysis for Better Decisions* (2019).

(27) Kumari Rigaud and others, *Groundswell: Preparing for Internal Climate Migration* (Washington, D.C., World Bank, 2018).

أكثر عرضـــة لتأثير تغير المناخ، كما أن قدرتهم على التكيف معها أقل. ويؤدي الاعتماد على الخدمات الزراعية وخدمات صيد الأسماك وغيرها من الخدمات المتصلة بالنظم الإيكولوجية إلى زيادة المخاطر التي تهدد سبل كسب العيش، في حين أن الفقر يزيد من استفحال آثار الأمراض والمتاعب الصحية التي يُفاقمها تغير المناخ. وتواجه المرأة مخاطر إضافية، تعزى بشكل كبير إلى عدم المساواة بين الجنسين الذي يؤثر على قدرتها على التكيف مع التحديات الناجمة عن تغير المناخ. والأشخاص ذوو الإعاقة معرضون للخطر أيضـــا لأنهم يكونون عادة من أفقر أفراد المجتمع ولا تتاح لهم إمكانية الحصـــول على الموارد والمعارف اللازمة للتكيف مع آثار تغير المناخ.

53 - وإذا نظرنا إلى المستقبل، نجد أن تغير المناخ يهدد بأن يكون عاملا جيوسياسيا مزعزعا للاستقرار أيضا. فذوبان الأغطية الجليدية يفتح حاليا طرقا جديدة للنقل البحري وإمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية، مما قد يزيد من حدة التوترات بين البلدان التي توجد بينها خلافات أصـــلا بشـــأن مســـائل بحرية. والتحول العالمي في مجال الطاقة إلى اقتصـــادات صـــديقة للمناخ يمكن، إذا لم يُدر بعناية، أن يعطل فرص العمل ويؤدي إلى اضطراب أسعار الأغذية وأسواق الطاقة، مما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار مناطق بأكملها.

54 - وقد اعترف مجلس الأمن، في السنوات الأخيرة، بالصلة بين تغير المناخ والأمن في عدة مناسبات، بما في ذلك في ســياق الحالات في غرب أفريقيا ومنطقة الســاحل ووســط أفريقيا والقرن الأفريقي. وطلبت الجمعية العامة، من جانبها، في عام 2009 تقريرا شـــاملا عن تغير المناخ وآثاره الأمنية المحتملة في قرارها 281/63. وعلى نفس المنوال، أدرج المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي ولجنة بناء الســـلام تحديات الأمن المناخي في جدول أعمال الاجتماعات المشتركة.

55 - ولا توجد حلول نموذجية لكيفية التعامل مع خطرٍ بتعقيد تغير المناخ وقوته. والخيار الأكثر قابلية للتطبيق على المدى الطويل هو العمل المناخي الطموح، بدءا بالتنفيذ الكامل لاتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2015. ولكن إلى أن يحدث ذلك، ستظل تداعيات تغير المناخ تتزايد مع اســتمراره. ويشــكل التكيف وبناء القدرة على الصــمود بطريقة مراعية للمناخ ركيزتين أساسيتين للوقاية الفعالة والحفاظ على السلام. ويجب أن يوجِّه النهجُ المتكامل حقا، الذي يجمع بين العمل القصـــير الأجل والعمل الطويل الأجل ولا يترك أحدا وراءه، الجهودَ الجماعية الرامية إلى التصـــدي لتغير المناخ، هو والعوامل الأخرى التي يمكن أن تزعزع الاســتقرار، وأن يحفز على الوقاية المنســقة من المخاطر والإنذار المبكر والتكيف المنطوي على إحداث تغييرات كبرى.

زاي - نزع السلاح وتنظيم الأسلحة

الأسلحة التقليدية وتخفيف الأثر الإنساني للنزاعات المسلحة

56 - التســلح المتزايد ظاهر بشــكل واضــح في أجزاء كثيرة من العالم. فقد زادت قيمة الإنفاق العســكري العالمي بدولارات الولايات المتحدة، معدلةً لمراعاة التضـــخم، بأكثر من الضـــعف منذ نهاية الحرب الباردة. فهذه القيمة التي تقدر بمبلغ بـــــ 1,822 تريليون دولار في عام 2018، زادت بنســـبة 76 في المائة عن مســـتواها الأدنى في فترة ما بعد الحرب الباردة في عام 1998. وازدادت عمليات النقل الدولي للأســـلحة الرئيسية باطراد منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

57 - واليوم، هناك أكثر من مليار قطعة من الأسلحة الصغيرة المتداولة في جميع أنحاء العالم، ثلاثة أرباعها في أيدي المدنيين، والغالبية العظمى منها غير مرخصة. ويؤدي عدم كفاية تنظيم الأسلحة الصغيرة وذخائرها إلى انعدام الأمن، ويضر بالمدنيين، ويسهّل انتهاكات حقوق الإنسان، ويعوق العمل الإنساني، ويغذي العنف القائم على نوع الجنس. فالعنف المسلح الذي تستخدم فيه الأسلحة الصغيرة يفرق المجتمعات المحلية، ويقوض التنمية، بما في ذلك الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، ويضر بالنمو الاقتصادي والاستثمار.

58 - ومما يبعث على التفاؤل في هذا السياق مواصلة تحقيق مكاسب هامة في ميدان نزع السلاح للأغراض الإنسانية. فقد أُخضع للتنظيم أو التقييد أو الحظر التام عددٌ من أفظع أنواع الأسلحة التقليدية التي تترك بطبيعتها أثرا غير متناسب، أو تسبب ضررا غير مقبول. وهذه الأسلحة تشمل الأسلحة الحارقة والألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. وينطوي إجراء تقييمات قوية للمخاطر قبل الإذن بتصدير الأسلحة، تمشيا مع أحكام معاهدة تجارة الأسلحة، على إمكانات كبيرة لكبح تدفق الأسلحة إلى حيث يُحتمل أن تُستخدم لارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو أعمال عنف خطيرة قائمة على نوع الجنس. والإذن بأي تصدير للأسلحة والذخائر، بما في ذلك أجزائها ومكوناتها، ينطوي على كثير من المشاكل إذا كان هناك خطر كبير لاستخدامها في ارتكاب أو تيسير ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، أو أعمال عنف جسيمة قائمة على نوع الجنس، أو عنف ضد الأطفال.

59 - ويلزم القيام بمزيد من العمل لتحقيق الإمكانات الكاملة للآليات العالمية للشفافية وبناء الثقة، بغية تيسير الاتفاق على تنظيم الأسلحة التقليدية وتخفيض الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي. وتنظيم الأسلحة التقليدية وذخائرها ليس مسألة معالجة المخزونات فحسب. بل يلزم معالجة جميع الأبعاد - من التصنيع إلى مراقبة الحدود ومن منع الجريمة إلى الحد من العنف المجتمعي - بطريقة شاملة ومتكاملة وتشاركية، على صعد منها الصعيدان القطري ودون الإقليمي.

الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى

60 - لا تزال الأسلحة النووية أكثر الأسلحة تدميرا في الوجود وتشكل تهديدا وجوديا لكوكب الأرض. وستكون العواقب الإنسانية والبيئية المترتبة على أي استخدام آخر لهذه الأسلحة عواقب كارثية. وقد وُضع طوال فترة الحرب الباردة إطار من الصكوك المتعددة الأطراف والمعقودة بين بضعة أطراف والثنائية[28] للحد من خطر الحرب النووية وتنفيذ خطوات تدريجية لا رجوع عنها نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وأجريت تخفيضات هامة في الأعداد الإجمالية للأسلحة النووية - من مستوى مرتفع يبلغ نحو 70 000 سلاح في عام 1986 إلى حوالي 14 000 سلاح اليوم[29].

61 - غير أن التقدم توقف في السنوات الأخيرة. وانحسر في بعض الحالات. وأصبحت احتمالات استخدام الأسلحة النووية - إما عمدا أو صدفةً أو بسوء تقدير - أعلى مما كانت عليه منذ نهاية الحرب الباردة. وزالت مكابح هامة للحرب النووية بزوال كل من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة

(28) انظر www.armscontrol.org/treaties.

(29) Hans M. Kristensen and Matt Korda, "Status of world nuclear forces", Federation of American Scientists, May 2019.

للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى[30]. وإذا لم يتم تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)[31]، فإنها ستنتهي في عام 2021 دون ترك أي قيود على الترسانات النووية.

62 - ويوجد حاليا تنافس متجدد بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. وخلافا لسباق التسلح الكمي في الحرب الباردة، يمكن القول إنه يوجد الآن سباق تسلح نوعي، حيث يجري تحديث الترسانات بطرق تخلق قدرات جديدة ومهام عسكرية جديدة. وتشمل هذه الطرق خططا للسعي إلى الحصول على أسلحة نووية جديدة ونظم إيصال بعيدة المدى أو نشرها، بما في ذلك الأسلحة المصممة للاستخدام في ساحات المعارك أو للهروب من منظومات الدفاع.

63 - وينطوي العديد من المنازعات الإقليمية على بُعد نووي، بما في ذلك النزاعات التي تدعم فيها الدول المسلحة نوويا الأطراف المتنازعة. ولا تزال تحديات الانتشار الإقليمي قائمة، ولا سيما في شبه الجزيرة الكورية. والانتشار المتزايد للقذائف التسيارية في المناطق المعرضة للأزمات يزيد من تكثيف المخاطر التي تهدد السلام والأمن. وتشكل خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية إسهاما هاما في عدم الانتشار والأمن الإقليمي. وينطوي بدء الحوار داخل الأمم المتحدة فيما بين دول الشرق الأوسط بشأن الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على إمكانية تعزيز السلام الدائم وتحديد الأسلحة وبناء الثقة والمصالحة السياسية. ومن الضروري تجديد الالتزام بتحقيق رؤية مشتركة للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والتعجيل بتنفيذ الالتزامات السابقة.

64 - ويسهم حاليا التقدم المحرز في علوم الحياة في زيادة الشواغل المتعلقة بالفائدة المحتملة للأسلحة البيولوجية. وفي غياب آليات عالمية للتحقق تستند إلى المعاهدات، تظل السلطة الحالية المكلفة في الأمانة العامة للأمم المتحدة بإجراء تحقيقات في الاستخدام المزعوم (قرار الجمعية العامة 37/42 جيم) خط الدفاع المركزي، رغم مواردها المحدودة. وتشكل الانتهاكات الأخيرة لحظر استخدام الأسلحة الكيميائية خطرا جسيما على المدنيين، فضلا عن الأمن الإقليمي والنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

التطورات في تكنولوجيات الأسلحة الجديدة

65 - تشكل التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي أحد دوافع الاهتمام العسكري المتزايد بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل[32]. وفي حين أن أوجه التقدم التكنولوجي قد تكون قادرة على تحسين دقة بعض

(30) انظر https://2009-2017.state.gov/t/avc/trty/101888.htm؛ و Michael Pompeo, Secretary of State, United States of America, "U.S. withdrawal from the INF Treaty on August 2, 2019", press statement, 2 August 2019.

(31) وُقّعت المعاهدة في براغ في 8 نيسان/أبريل 2010، ودخلت حيز النفاذ، بعد التصديق عليها، في 5 شباط/فبراير 2011.

(32) موقف الأمم المتحدة، انظر Michael Møller, Director-General of United Nations Office at Geneva, "Secretary-General's message to meeting of the Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems", 25 March 2019؛ واللغة الأقوى التي استخدمها الأمين العام، الذي وصف الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بأنها "غير مقبولة سياسياً ومقززة أخلاقيا" ودعا إلى حظرها بموجب القانون الدولي (انظر Nina Werkhäuser, "UN impasse could mean killer robots escape regulation", Deutsche Welle, 20 August 2019).

الأسلحة والحد من الأضرار الجانبية، فإن الآلات لا تستطيع أن تتخذ بصورة يعوَّل عليها القراراتِ اللازمةَ للامتثال للمبادئ القانونية، مثل التمييز والتناسب والحيطة[33]. ولا يمكن لأي منظومة أسلحة أن تؤدي ذلك الدور وفقا للمبادئ الإنسانية، لأن تطبيق القانون الدولي الإنساني يقوم على تقدير بشري ومساءلة إنسانية. كما أن العديد من أوجه التقدم التكنولوجي، لا سيما تلك التي تؤدي إلى قدر أكبر من الاستقلال الذاتي وتشغيل منظومات الأسلحة من بُعد، يمكن أن تخلق تصورات للحروب الخالية من الإصابات، مما يشجع على استخدام القوة.

66 - والقذائف التسيارية المسلحة تسليحا تقليديا لها وجود غالب في ترسانات العديد من الدول وبعض الجهات الفاعلة من غير الدول، حيث تعمل كأسلحة لقصف المناطق تستهدف المدن عموما. وينطوي استحداث المركبات الانزلاقية الأسرع من الصوت، وهي نوع متقدم من الأسلحة الهجومية الطويلة المدى القابلة للمناورة بها، على إمكانات كبيرة لإشعال فتيل تنافس جديد على الأسلحة وإضعاف العلاقات الاستراتيجية بين الدول. ويمكن لهذه الأسلحة أن تقلل من نوافذ صنع القرار في السياقات التي تشتد فيها الضغوط، مما يؤدي إلى سوء التقدير أو الخطأ. وقد تتفاقم المشكلة بسبب الغموض الذي يحيط بما إذا كانت هذه المنظومات تحمل حمولة تقليدية أو نووية.

67 - وتسهم أوجه التقدم في تكنولوجيات الفضاء في جميع مجالات الحياة البشرية. غير أن الاعتماد المدني والعسكري المتزايد على الفضاء الخارجي يخلق حاليا ضغطاً على القوات المسلحة لاتقاء ما يتصل بذلك من مخاطر ومواطن ضعف. وفي حين أننا لم نشهد بعدُ منافسة مباشرة على الأسلحة في الفضاء الخارجي، فإنه يجري حاليا في عدة دول تطوير أنواع مختلفة من القدرات المعطِّلة والمدمرة. ودليل ذلك هو تزايد عدد البلدان التي أجرت تجارب على القذائف المضادة للسواتل. ومن شأن النشر في الأجل القريب للقدرات المحتمل استخدامها استخداما مزدوجا، مثل عمليات الالتقاء والتقارب الفضائية، والإزالة الحثيثة للحطام الفضائي، أن يؤجج انعدام الثقة في أجواء تغيب فيها المعايير الدولية، وقد يشكل دافعا آخر للتسليح.

68 - وتطرح التطورات في تكنولوجيا القذائف تحديات جديدة أمام إدارة الأزمات وحماية المدنيين وتحقيق أهداف أوسع نطاقا لنزع السلاح، ولا سيما في ضوء عدم وجود ترتيبات عالمية ملزمة قانونا تنظم استخدامها. ويلزم تجديد الاهتمام بالمسائل المتصلة بالقذائف وإعطاء أولوية أعلى لمعالجتها، ولا سيما في سياق عملية نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، ما زال من المصلحة المشتركة للبشرية أن تعمل جميع الدول على وجه الاستعجال لإبقاء الفضاء الخارجي عالما للسلام، خاليا من التسلح والأعمال القتالية.

69 - ومن الأهمية بمكان الوصول إلى فهم موحد لقيود متفق عليها ينبغي تطبيقها على قدرات التشغيل الذاتي للأسلحة، فضلا عن النظر بشكل أوسع نطاقا في آثار إدخال قدرات التشغيل الذاتي والذكاء الاصطناعي في المنظومات العسكرية الأخرى، وكيفية تحقيق فعالية الحوكمة والتخفيف من حدة المخاطر. وفي الأجل القريب، توفر التوصيات التي وضعت تحت رعاية الجمعية العامة، والتي تهدف إلى بناء الثقة الدولية وزيادة المسؤولية في استخدام الفضاء الإلكتروني، إرشادات هامة للدول الأعضاء.

(33) Switzerland, “Practice relating to rule 1 on the principle of distinction between civilians and combatants”, in International Committee of the Red Cross, International Humanitarian Law, vol. II (practice) database، على الرابط: https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/home.

رابعا - ملاحظات: حتمية العمل الجماعي

70 - إن التحديات المحددة في هذا التقرير كبيرة وتشمل ما يلي: (أ) تغير المناخ، تلك الظاهرة غير المسبوقة التي تتطلب اتخاذ إجراءات فورية؛ (ب) التنافس النووي، الذي بدأ يبرز إلى الوجود من جديد وأخذ يزيد من تعقيد إمكانية التوصل إلى إطار متفق عليه لإدارة تكنولوجيات الأسلحة الجديدة؛ (ج) أوجه عدم المساواة المتزايدة داخل البلدان التي تتخلل جميع جوانب الحياة، وتخنق الفرص، وتهدد بتفاقم الفجوات بين الجنسين والتفاوت في الثروة، وتعرقل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتؤثر على الثقة في المؤسسات، بما فيها الأمم المتحدة.

71 - وينشأ عن تفاعل هذه التحديات الثلاثة مع النزاعات المسلحة والعنف والاتجاهات الأخرى التي تناولها هذا التقرير مزيجٌ معقد وخطير، حتى قبل أن تضاف إليه جائحة عالمية، كجائحة كوفيد-19. وسيتطلب التعامل مع هذا الأمر أشكالا جديدة من التعاون فيما بين جميع الدول والمجتمعات، تقوم على الاحترام المتبادل، وعلى وجود مصلحة مشتركة في وضع رفاه الناس وسلامتهم في صميم الجهود المتضافرة، وعلى وجود شعور بالإلحاح. وليس أمامنا وقت طويل للتصدي لأضخم تحديات عالم اليوم أو تدارك مع أحدثته من أضرار.

72 - فقبل 75 عاما، عندما كان العالم أقل عولمةً وترابطا بكثير مما هو عليه اليوم، لم يكن لدى واضعي الميثاق الترف للسؤال عما إذا كانت هناك حاجة إلى نظام متعدد الأطراف. فقد كانوا يفهمون أن اتخاذ القرارات بشكل جماعي والحوار المستمر أمران أساسيان لتجنب حرب عالمية أخرى. وعندما اتجه إدراكهم إلى وضع إطار عالمي جديد للسلام والأمن، تجاسروا على تصور نظام يكون التعاون فيه للمنفعة الأكبر، وهي بناء مجتمعات يعمها السلام، والنهوض بحقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

73 - ومع ذلك، فإن العمل المتعدد الأطراف لم يكن في كثير من الحالات على مستوى التوقعات. فالاتفاق العام على أهداف النظام المتعدد الأطراف، الذي عبرت عنه ديباجة الميثاق والفصل الأول منه، لم يقابَل بتوافق في الآراء بشأن أساليب تحقيقها. ذلك أن الدول تختلف في تفسيرها للمبادئ التي يتبناها الميثاق. وتتضاعف حدة هذا الاختلاف في الآراء الممتد منذ فترة طويلة بفعل توترات جيوسياسية جديدة تعمق الانقسامات بين الدول وفي مجلس الأمن. وقد أعاقت هذه الانقسامات التعاون، وأضعفت المعاهدات القائمة، وشجعت بعض الدول على التحايل على القواعد.

74 - وكما كان الحال في عام 1945، لا يستطيع الجيل الحالي أن يتحمل مغبة التشكيك في ضرورة وجود نظام متعدد الأطراف. والخيار الوحيد هو ما إذا كان هناك تصميم موحد على العمل المشترك لتحسين النظام القائم أو ترك هذا العمل للجيل القادم، وبالتالي إثقال كاهله بعواقب هذا الترك.

75 - وتوفر لنا السنوات الـ 75 الماضية ما يمكن أن نستلهمه. فقد بدأت جهودُ إنهاء الاستعمار مسارا لتصحيح مظالم تاريخية وأطلقت العنان لإمكانات بشرية هائلة. ولا يوجد مثيل لنطاق التقدم الذي أحرز في أطر حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق منها بحقوق المرأة والطفل واللاجئين ومجتمعات الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة، ولا لتأثير هذا التقدم على حياة الإنسان. وقد ساعدت جهود الأمم المتحدة - وخاصة تلك التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة ومجلس الأمن - العديد من البلدان على حل النزاعات والتعافي منها، والتصدي لتهديدات التطرف العنيف، وبناء مجتمعات أكثر سلما. وفي حين أن العنف لا يزال واقعا معيشيا في مناطق كثيرة، فقد أصبح المجتمع الدولي أفضل في منع نشوب النزاعات المسلحة والتصدي لها عند ظهورها، وفي تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة على أرض الواقع، ومعالجة محنة اللاجئين والآخرين المشردين قسرا.

76 - ومع إطلاق عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أكدت الأمم المتحدة من جديد أنها ستفي بالتزاماتها بدعم تنفيذ خطة عام 2030. وبوجود منع نشوب النزاعات والأزمات والمعاناة الإنسانية في صميم عمل الأمم المتحدة، يظل إحداث زيادة كبيرة في الدبلوماسية من أجل السلام عنصرا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المؤدية إلى التحول.

77 - وقد طرأ نمو على شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من حيث الحجم والمضمون وأدت إلى إحراز تقدم ملحوظ، ولا سيما في منع نشوب النزاعات في أفريقيا وإدارتها وحلها.

78 - وكان اتفاق باريس إنجازا دبلوماسيا هاما. وسيتطلب تنفيذه مستوى كبيرا من الثقة والتصميم، حيث يحتاج مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى إظهار مستوى غير مسبوق من الطموح في دورته السادسة والعشرين.

79 - ويشكل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020 فرصة للدول الأطراف لضمان أن تتمكن المعاهدة من تحقيق أهدافها الأساسية، وهي: منع اندلاع حرب نووية وتيسير إزالة الأسلحة النووية. واستنادا إلى ما تحقق من إنجازات، ومع عدم الغفلة عن أكبر التهديدات التي تواجه الدول الأعضاء، يتطلب ذلك التوصل على وجه السرعة إلى توافق جديد في الآراء بشأن أفضل الطرق لتحقيق الأهداف المحددة في الميثاق. فأكثر المسائل إلحاحا اليوم لا تحترم الحدود والانقسامات. وتتطلب جهداً مشتركاً.

80 - ولم يكن المجتمع العالمي قط أكثر تعقيدا وترابطا مما هو عليه الآن. ويوجد على جنبات الأطر الحكومية الدولية نظراءُ إقليميون ودون إقليميين. والمدن آخذة في أن تصبح جهات فاعلة دون وطنية عالية الصوت، حريصة على التعاون عبر الحدود للتصدي للتحديات المشتركة. وبات الشباب والنساء في طليعة الأصوات العالمية التي تدعو إلى تغيير أنماط الحكم والأولويات والشراكات. فهم يطلبون أن يُبنى معهم - لا لهم - مستقبلٌ لصالح الجميع. وقد أثبتوا أنهم جهات فاعلة هامة في منع نشوب النزاعات والأزمات، وبناء السلام والحفاظ عليه، والنهوض بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، وتوجيه الانتباه قسرا إلى طارئة المناخ. وقد نما القطاع الخاص أيضا من حيث الحجم والنفوذ، وأصبح فاعلا هاما في الشؤون العالمية.

81 - وفي هذا السياق، يجب أن يذهب التعاون الدولي إلى ما هو أبعد من الدول وأن يتخطى الحدود والقطاعات والأجيال. ويتطلب النجاح أن تشمل الجهود الجهات الفاعلة المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأن ترتكز تلك الجهود على المشاركة الكاملة والهادفة من جانب النساء والشباب وقطاعات المجتمع الأخرى، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة. فالتصدي لتحديات اليوم غير المسبوقة بحلول تناسب القرن الحادي والعشرين يستتبع توسيع حدود الخيال والابتكار. ولا بد من الاستجابة لمطالب الشباب بالاستماع إليهم في المسائل التي ستشكل مستقبلهم، على نحو ما دعا إليه الإعلان السياسي الذي اعتمد في مؤتمر قمة نيلسون مانديلا للسلام (قرار الجمعية العامة 1/73).

82 - والثقة شرط مسبق للعمل الجماعي. ومع ذلك، تتآكل الثقة في كل مرة يتم فيها خرق المعايير المشتركة وتظل فيها الالتزامات غير مُلباة. وفي الوقت الحالي الذي تشتد فيه التوترات والتهديدات والمخاوف الجديدة، لا يوجد بديل سوى العودة إلى أسس النظام العالمي للأمن الجماعي والتمسك بمقاصد الميثاق ومبادئه وولاياته المركزية، لا سيما من حيث صلتها بهدفه الشامل المتمثل في المنع. ولا يزال الالتزام بالميثاق أكثر الطرق فعالية لمواجهة التحديات العالمية الحالية مواجهةً جماعية، وتحقيق تطلعات عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك، ومع استهلال الأمم المتحدة للعقود المقبلة، إحراز تقدم في ضمان مستقبل مشترك.